العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية

اشراف

دكتورة: نيبال عزالدين جميل
أستاذ مساعد العلوم السياسية
جامعة السويس

دكتور: احمد جلال محمود
مدرس العلوم السياسية
جامعة السويس

الباحث

هاني صلاح رياض فرج

السويس ٢٠٢١

ملخص البحث:

تبني السياسات الخارجية للدول علي ثوابت وأسس واضحة، وخاصة اذا كانت من الدول العظمي التي تحتل دوراً كبيراً في التأثير علي العلاقات الدولية. لذلك تحظي السياسة الخارجية الأمريكية بأهمية قصوى في السياسة الدولية، بإعتبارها تنحصر وفق معطيات التميز كدولة مهيمنه علي معالم السياسة الدولية. فقد تطورت عقيدة السياسة الخارجية الأمريكية عبر مجموعة من التحولات التي أكسبتها نهجاً يهدف إلي الحفاظ علي مصالحها وتعزيز مكانتها بما يحفظ لها الريادة في قيادة العالم؛ باستخدام مختلف الوسائل المتاحة. أذ أن سياستها الخارجية هي إنعكاس مباشر لوسائل الدولة المتاحة وفق الأهداف المسطرة ضمن الأطر العامة للمصالح القوميه.

Abstract :

The foreign policies of countries are based on clear principles , especially if they are among the great countries that occupy a major role in influencing international relations. Therefore, the US foreign policy is of paramount importance in international politics, given that it is limited according to the data of

distinction as a dominant country on the parameters of international politics. The doctrine of the American foreign policy has evolved through a series of transformations that have given it an approach aimed at preserving its interests and enhancing its position in a manner that preserves its leadership in world leadership; using the various means available. As its foreign policy is a direct reflection of the state's available means in accordance with the objectives set within the general frameworks of national interests.

تمهيد:

تنشأ السياسة الخارجية لمعظم الدول تلبية لمتطلبات تحقيق المصلحة الوطنية بالتوازي مع عدم المساس بالقواعد الدولية العامة التي تحكم العلاقات بين الدول. وتستمد دورها في الغالب مما توفره البيئة المحيطة، بمعنى أنها تنشأ نتيجة للجدل الدائم والمستمر بين المصالح والأعراف الدولية. ومن المعروف ان هناك اكثر من نموذج لصنع السياسة الخارجية لكن النموذج الاساسي هو ذلك الذي يجد جذوره في التحليل العقلاني الإستراتيجي القائم على التصورالتقليدي لكيفية تحقيق المصلحة القومية. والسياسة الخارجية هي عملية صياغة وصناعة مجموعة السلوكيات للدولة تجاه عالمها الخارجي بناءً على تحديد ووصف مسبق ودقيق لمجموعه من الأهداف والأولويات التي تؤثر بشكل مباشر على فعالية السياسة الخارجية وتعمل على توجيهها. وتضمن معالجة مشاكل ما وراء الحدود، وهي عبارة عن برنامج عمل يتضمن تحديد الأهداف التي تسعي الدوله إلي تحقيقها والمصالح التي تسعي لتأمينها مستخدمة الوسائل والإجراءات التي قد تراها ضروريه[١]. والسياسة الخارجية لأي دولة لاتتحدد ولا تتغير بفعل الصدمة وانما إستناداً إلي مجموعة من المتغرات، التي تتفاعل مع بعضها البعض بشكل أو بآخر، أعتماداً على خصائص الوحدة الدوليه وبطريقة يمكن تحديدها وفهمها[٢]. وذلك بهدف إدارة وتغيير الواقع والسعي الي تحقيق مصالح وأهداف الدوله

العليا. ويقصد بصناعة السياسة الخارجية تحويل الهدف العام للدولة إلى قرار بإتجاه محدد. لذا يري الباحث إمكانية تحليل كيفية صناعة القرارات في السياسة الخارجية في ضوء التفاعل بين متغيرات البيئة السيكلوجية لمتخذي أو صناع القرار وبيئتهم الداخلية والخارجية.

المطلب الأول: العوامل الداخلية

إن البيئة الداخلية الأمريكية تحتوي على مجموعة كبيرة من العناصر المؤثرة بشكل كبير في صنع السياسة الخارجية. لعل أبرزها مكونات القوة القومية من مقدرات طبيعية وبشرية واقتصادية وغيرها، ثم مدى قدرة الدولة على إعمال مصادر القوة هذه في تحقيق مصالحها. وتأتي مؤسسات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية كأهم وسيلة لتجسيد مظاهر هذه القوة، وتشمل السلطات التنفيذية، والتشريعية بالإضافة إلى الأدوار التي يلعبها الرأي العام وجماعات الضغط والمصالح،
ومختلف الأنساق الاجتماعية والثقافية الأخرى.

أولاً- القوة الأمريكية (الجذور والخصائص):

إن المعادلة الرئيسية التي تتحكم في وضع وصياغة السياسة الخارجية المناسبة هي تحقيق المصالح وفق مصادر القوة المتاحة للدولة. ومن هذا المنطلق ترتبط السياسة الخارجية بحجم الإمكانيات والموارد. حيث أن قوة الدولة ومصادر هذه القوة هما المقياس الاول الذي يحدد طريقة تفاعلها مع الأحداث الإقليمية والدولية ويوجه مواقفها وأرائها الخارجية، الي جانب عوامل تأثير البيئة الخارجية من قوي ومصالح ومتغيرات النظام الدولي. ولقد عرفت السياسة الخارجية الأمريكية مساراً وتطوراً كبيراً منذ استقلالها، ولقد انطلق هذا المسار من استقلالها الي قيادة النظام العالمي والهيمنة شبه المطلقة علي الشئون الدولية .

إن القوة الذاتية - الأمريكية - وبناء الاقتصاد بعد الإستقلال، كانت أهم أولويات صناع القرار في الولايات المتحدة. وذلك بإستغلال الموارد المتاحة من معطيات اقتصادية وطبيعية. ولقد عززت الولايات المتحدة منذ إستقلالها عن أي ارتباط سياسي خارجي يربطها بالدول الأخري – خاصة الدول الأوروبية - حيث كانت جهود القادة

الأمريكيين تنحصر في بناء دولة قادرة علي توفير أمنها الداخلي بكل معانيه، سواء الأمن الاقتصادي أو الأمن العسكري أو السياسي[٣].

ومن هنا يري الباحث أن مرحلة عزلة الولايات المتحدة كان لها بالغ الأثر في بناء الإستقرار الداخلي، وتكوين قوة اقتصادية ضخمة بالموازاة مع قوة أسطول عسكري أمريكي .. وفي عام ١٨٩٨م. بدأت الولايات المتحدة في الظهور كقوة عظمي علي الساحة الدولية، وقد أستفادت في هذه الفترة من الأموال المتوفرة في دعم مشاريع البنية التحتية والتنمية المحلية خاصة وأنها كانت تخصص فقط ١% للدفاع حيث كان عدد الجنود لا يتعدى خمسة وعشرون ألف جندي؛ وللمقارنة فقد كان الأسطول الإيطالي يعادل ثمانية مرات الأسطول الأمريكي، في حين أن حجم القوة الصناعية الأمريكية أكبر ثلاثة عشر مرة من إيطاليا عام ١٨٩٠م[٤].

ومع نشوب الحربين العالميتين في القرن العشرين أستفادت من بُعدها عن مسرح الأحداث كما أن هذه الحروب إنعكست سلباً على اقتصاديات القوى الكبرى الأخرى المنافسة مما أنعش الإقتصاد والصناعة الأمريكية. وكمثال على ذلك فقد خرجت أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية مدينة بشكل كبير للولايات المتحدة، وخلال الحرب الباردة كان التعاون الأوروبي الأمريكي في صالح الولايات المتحدة بشكل كبير بعد جر أوروبا إلى توقيع العديد من الإتفاقيات والمعاهدات. ومع نهاية الحرب الباردة أصبحت الولايات المتحدة قوة عالمية أحادية تتميز بالشمولية، وذلك لتوفرها على كل مظاهر القدرة المتاحة؛ فعسكريا زاد الإنفاق بشكل مضطرد لينتقل من مأتان وإثنان وثلاثون مليار دولار في أواخر عهد كلينتون[*] إلى اربعمأئة مليار دولار عام ٢٠٠٣م، وهذا يزيد عن إنفاق كل من روسيا والصين واليابان وخمسة عشرة دولة أوروبية مجتمعة[٥]. وتتبع الولايات المتحدة قواعد عسكرية مقسمة علي العديد من

---

[*] **بل كلينتون: الرئيس الثاني والأربعين للولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة ما بين عام ١٩٩٣م، حتى عام ٢٠٠١م، ويعد ثالث أصغر الرؤساء في تاريخ الولايات المتحدة. ولد باسم ويليام جيفرسون بليث الثالث ، في ١٩ أغسطس ١٩٤٦م .**

دول العالم. كما تتوفر لدي الولايات المتحدة أحدث وأضخم حاملات الطائرات، وأسلحتها هي الأحدث تكنولوجياً سواء التقليدية منها أو النووية .
واقتصاديا بلغ نمو الناتج الإجمالي الأمريكي بين أعوام (١٩٩٠م - ١٩٩٨م) ٢٧% وأوروبا ١٦% واليابان ٧%، وأضحى الإقتصاد الأمريكي عام ٢٠٠٣م، يساوي مجموع اقتصاديات اليابان وبريطانيا وألمانيا. وعدد سكان الولايات المتحدة هو أقل من ٥% من سكان العالم وتستهلك حوالي٢٧% من إنتاج النفط العالمي[٦]. كما أن إنفاقها على البحث العلمي هوالأضخم ويشمل بحوث الفضاء ووسائل الإتصال، ولايزال الدولار عملة التداول النقدي الدولي .
أما سياسياً فالنظام السياسي -الرئاسي- في الولايات المتحدة يعتبر من أعرق الأنظمة السياسة في العالم. والنظام الرئاسي الأمريكي هو أول وأهم نظم الحكم الرئاسية الديمقراطية، يصنف النظام الآمريكي بأنة نظام: فيدرالي، جمهوري، رئاسي، دستوري[٧]. وهذا ما أسس لإستقرار سياسي دائم، كما أن فصل السلطات يجعل المشاركة واسعة في إتخاذ القرارات؛ إستناداً إلي الدستور. وتتوفر لدي الولايات المتحدة صحافة نشيطة ونظام حزبي تنافسي، مما ساعد بشكل كبير علي الإستقرار، كما عمل بشكل مباشر على دعم الإزدهار الإقتصادي والإجتماعي على مدى التاريخ الأمريكي. وتتميز الثقافة الأمريكية بأمتدادها العالمي وذلك من خلال شركات إنتاج الأفلام ومن خلال وسائل الإعلام وما تبثه عن الثقافة الأمريكية، مما ساعدها على توسيع قوتها الناعمة . إن التفوق الأمريكي في معطيات القوه لم يجئ بمحض الصدفه أو حادثاً طارئًا، بل هو حقيقة ساهمت في بناء الولايات المتحدة لمعالم الهيمنة العالمية. ولهذا فإن تفوق الولايات المتحدة اليوم يمتد الي الإقتصاد والعملة والمجالات العسكرية، وطراز الحياة واللغة والمنتجات الثقافية التي تغرق العالم وتشكل الفكر وتخنق حتي أعداء الولايات المتحدة[٨]. بناءً علي ذلك تستمد الولايات المتحدة قوتها من مصادرعدة، أهمها قدرة ومداها العسكري، والأهمية القصوى التي يلعبها نشاطها الإقتصادي في الإقتصاد العالمي؛ بالإضافة إلى القوة التكنولوجية الضخمة والمتطورة وجاذبية ثقافتها متعددة الأوجه،

وهذا ما وفر لها تأثيراً ونفوذاً حيث أصبحت الولايات المتحدة ضابطة الإيقاع العالمي(٩).
وهكذا يمكن أن نستنتج أن القوة الأمريكية تتميز بالإمتداد والضخامة والتنوع بما يتيح للسياسة الخارجية إستعمال أكثر من وسيلة في وقت واحد. كما أن هذه القوة تعطي أكثر استقلالية للسياسة الخارجية لتحقيق أقصي الأهداف والمصالح المرجوة.

ثانياً- مؤسسات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية:

بعد إعلان إستقلال الولايات المتحدة عن التاج البريطاني عام ١٧٧٦م، إنعقد مؤتمر فيلادلفيا الذي أسس لنظام كونفدرالي تحتفظ بموجبه الولايات الثلاث عشرة المؤسسة بممارسة صلاحياتها الدفاعية والدبلوماسية وصك العملة. وقد ظلت النقاشات الدستورية قائمة من قبل هيئات تأسيسية ممثلة عن كل الولايات فنتجت عنها هيئة عامة أعلنت وضع الدستور الفيدرالي في ١٧٨٧/٩/١٧م، بعد مرور أحد عشر عاماً علي الإستقلال. والدستور الأمريكي يعد من أشهر الدساتير في العالم، ولا يستمد الدستور الأمريكي أهميته و شهرته لكونه يضع إطاراً محكماً لشكل وعمل الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات المتحدة، بل أيضاً لصياغة المحكمة في وضع القيود علي سلطاتهما لإحداث توازن بين سلطات الولايات والسلطات المركزية(١٠).

إن صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية ينطوي على عمل العديد من المؤسسات والهيئات الرسمية وغير الرسمية، بدءاً بمؤسسة الرئاسة والمؤسسة التشريعية ممثلة بالكونغرس بمجلسي الشيوخ والنواب، وما يتبعهما من هيئات تنفيذية أخرى كوزارتي الخارجية والدفاع ومجلس الأمن القومي ووكالة المخابرات، وصولا إلى العديد من عناصر وعوامل التأثير المتنوعه.

أ- الجهاز التنفيذي:

١-الرئاسة : تشير الرئاسة الي تركز المسئوليات التنفيذية في يد الرئيس الأمريكي وتقوم فلسفة النظام الرئاسي علي تصور مفاده أن الديمقراطية قد لاتعني فقط مجرد تمثيل الشعب بعدد من النواب يضطلعون بعملية التشريع ومراقبة الحكومة كما هو وضع النظام البرلماني- بل تتحقق أيضاً عبر إدارة شخص منتخب بإرادة الشعب عبر إنتخابات حره، وبموجب هذا فإن الرئيس ينوب عن الشعب في تسيير أمور الدولة

مستمداً ولايته من ارادة الشعب[١١]. والرئيس الأمريكي هو رأس الدولة وحكومتها في آن واحد، والرئيس هو أقوي شخصية من حيث السلطة التنفيذية في الإدارة الامريكية، وتتركز في يده جميع عناصر وأركان السلطة التنفيذية طبقاً لما يقرره الدستور، فهو الذي يحدد ويضع السياسة العامة للدوله بنفسه، ويشرف علي تنفيذها[١٢]. ويتمتع الرئيس الأمريكي بسلطات وصلاحيات واسعة في مجال السياسة الخارجية، ولايمكن تفسير سلطاته في هذا الشأن في ضوء ما حدده الدستور فحسب، فالسلطات التي حددها له الدستور في مجال السياسة الخارجية محدودة إذا ماقورنت بالسلطات الواسعة التي يمارسها فعلاً في الواقع[١٣]، ويعتبر الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة والمحدد لبرنامج السياسة الخارجية، حيث يقوم بإبرام الإتفاقيات والمعاهدات الدولية ويشرف على عملية التفاوض مع الدول ويعين السفراء، ويعتمد السفراء الأجانب. ورغم أن سلطة إعلان الحرب تعود للكونجرس إلا أن بعض الرؤساء أعلنوا الحرب دون إعلان رسمي من قبل الكونجرس- قرار ترومان[*] الحرب على كوريا عام ١٩٥٠م - ورغم مراقبة الكونجرس لعمل الرئيس في بعض القضايا إلا أن الرئيس قد يفلت من هذه الرقابة باللجوء إلى الاتفاقات التنفيذية بينه وبين أي دولة أجنبية، كحالات المساعدات العسكرية والمالية لدول تربطها علاقات مع الولايات المتحدة[١٤]. وبناء علي ذلك يقع الرئيس في قمة الهرم في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنه يعد الفاعل المحوري في صنعها؛ من المنظورين القانوني والسياسي؛ وبهذا يشكل الرئيس الجزء الظاهر من منظومة إدارية كبري، إذ يضم البيت الأبيض مئات من المستشارين والإداريين .

٢- <u>وزارة الخارجية</u>: هي الجهاز الذي يتولي تنفيذ السياسة الخارجية وإدارة العلاقات الدولية كما أنها في أغلب الأحيان تلعب دوراً مهماً في عملية صنع القرار السياسي الخارجي[١٥]. وتعتبر مركزاً رئيسياً للمعلومات والوظائف المتعلقة بإرتباطات

---

[*] هاري ترومان: الرئيس الثالث والثلاثون للولايات المتحدة الامريكية، خلال الفترة ما بين عام ١٩٤٥م حتي عام ١٩٥٣م . ولد في ٨ مايو ١٨٨٤م، وتوفي في ٢٦ ديسمبر ١٩٧٢م .

الولايات المتحدة بالخارج. وتأسست وزارة الخارجية الأمريكية عام ١٧٨٩م، ويعد وزير الخارجية الموظف الأعلي في الحكومة بعد الرئيس؛ والمستشار الأول للرئيس في السياسة الخارجية. وتقوم السفارات الأمريكية بإرسال تقارير مفصلة ومستمرة عن أوضاع الدول المتواجدة فيها، وبعد وصول هذه التقارير يتم تحليلها عن طريق خبراء مختصين، موزعين علي أقسام مختلفة في وزراة الخارجية؛ وتقديم ملخص لهذه التقارير بعد تحليلها إلي وزير الخارجية مع نصائح حول ما يجب أن تكون عليه السياسة الخارجية. لذا تعد البعثات الدبلوماسية من وسائل إدارة وتنفيذ السياسة الخارجية التي تعد الوظيفة الأساسية للسلك الدبلوماسي، فضلاً عن مهمة جمع المعلومات وتحليلها وتنفيذ سياسة الدولة الخارجية. وتقوم الوزارة عن طريق السفارات التابعة لها بمهام جانبية أخري مثل رعاية مصالح الدولة ومواطنيها في الخارج وتمثيل الحكومة والتفاوض باسمها. وتتبع وزارة الخارجية بعض الوكالات، كوكالة التنمية الدولية ووكالة الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح. ويقسم عمل الوزارة إلى قطاعات بحسب معياري التوزيع الجغرافي والاختصاصات التقنية، حيث توجد (إدارة أوروبا، وشئون القارة الأمريكية، وشئون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وشرق وأدنى آسيا، وشئون المنظمات الدولية) أما التقسيمات الفنية فهناك الشئون القانونية والإقتصادية، والمراسيم والتخطيط السياسي والإتصال[١٦].

لذلك تعد وزارة الخارجية الأمريكية عنصراً بالغ الأهمية من عناصر صنع السياسة الخارجية الأمريكية. إذ أنها تعطي صورة واضحة عن أتجاهات الحكومات الأجنبية؛ ولذلك تعد القناة الأساسية حينما تقررالإدارة الأمريكية تحديد موقفها من أزمة معينة تريد بحثها أو تسويتها، وكذلك كل ما من شأنة تعزيز المصالح و الأهداف الأمريكية .

٣- **المؤسسة العسكرية:** إضافة إلى وزارة الخارجية تلعب المؤسسة العسكرية ممثلة بوزارة الدفاع عاملاً بارزاً في عملية تنفيذ السياسة الخارجية، من خلال دورها في السيطرة علي مجريات الإستراتيجيات العسكرية الأمريكية التي تضفي علي السياسة الخارجية الأمريكية. المتمثلة في تعزيز أمن الولايات المتحدة بالقوات العسكرية المستعدة للقتال والوجود الفعال في الخارج في أي وقت وفي أي مكان، والحفاظ علي

تدفق النفط من مصادره الرئيسة وضمان طرق إيصالة للولايات المتحدة، ومنع دول العالم الثالث من أمتلاك تكنولوجيا نووية وأسلحة ذرية - لاسيما بعد أن أضحت هذه الإستراتيجيات من أهم مدخلات التحرك السياسي الخارجي الأمريكي في القرن الواحد والعشرين؛ أثر تبني أتجاهات تميل إلي إستخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الأمريكية. وتشارك وزارة الدفاع الأمريكية في عملية تنفيذ السياسة الخارجية من خلال سكرتير الدولة لشئون الدفاع -وزير الدفاع- ورئيس هيئة الأركان العامة؛ في المناطق التي تتلاقي فيها السياسة الخارجية بالاعتبارات العسكرية. فوزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان وبعض القادة العسكريين، يتولون مهمة تقديم المشورة العسكرية للرئيس حول شئون السياسة الخارجية. وتعد وزارة الدفاع الأمريكية أكثر ضخامة وأكبر مسئولية من الهيئات المدنية العاملة في مجال السياسة الخارجية، فهي بما تحتويه من فرق وأساطيل وقوات وهيئات ضخمة للتخطيط فضلاً عن نظم الإتصالات التي تعد الأكبر في العالم، تعد قوة بيروقراطية ضخمة متماسكة. كما أن وزارة الدفاع تعد الجهة المسئولة عن الإشراف العسكري الأمريكي الذي تعتمد عليه إدارة علاقاتها العسكرية مع حلفائها في الخارج. وتسند إلي وزارة الدفاع أعمالاً عديدة لايمكن فصلها عن سياسة الولايات المتحدة الخارجية؛ فهي ترتبط مع الدول الاخري بالعديد من معاهدات الدفاع المشترك. وتشارك في إنتاج المعدات الحربية مع عدد كبير من دول العالم، وتهتم بتقييم وتحديد مبيعات الأسلحة الأمريكية إلي الدول الأخري؛ وتقدم المعونات العسكرية، وتشرف علي برامج التدريب علي الأسلحة وأنظمة الدفاع الأمريكية لبعض الدول الأجنبية، كما أنها تعتبر الجهة المنوط بها إعداد القوات المسلحة وإدارة القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في العديد من دول العالم.

وفي عهد الرئيس هاري ترومان تم إنشاء مجلس الأمن القومي كمؤسسة عسكرية، يخوِّل لها معالجة شئون الأمن الخارجي بالمعنى الواسع للعبارة، إضافةً إلى النظر في شئون الأمن الداخلي. وقد أنشأ المجلس بموجب قانون الأمن القومي بالاشتراك مع الإستخبارات المركزية الأمريكية ومكتب وزير الدفاع الأمريكي، و يرأسه رئيس الدولة؛ ويتكون من نائب الرئيس ووزيرالخارجية ووزير الدفاع. وفي عام ١٩٤٩م،

تم إنشاء منصب سكرتير تنفيذي للأمن القومي، الذي تطور عبر السنوات ليصبح مستشار الرئيس لشئون الأمن القومي، ويتبعه طاقم عمل أساسي خاص به. ويعمل مجلس الأمن القومي على تقديم الإستشارات وتحديد البرامج الإستراتيجية في مجالات الدفاع والسياسة الخارجية ومختلف الشئون الإقتصادية، وصياغة الصورة العامة للقرارات. ويتم ذلك بجمع كبار المسئولين وتزويدهم بمعلومات متكاملة لاستعراض وتحليل مختلف البدائل المطروحة. ويعد تقرير إستراتيجية الأمن القومي أهم وثيقة عامة متعلقة بالسياسة الخارجية والأمن الخارجي.

وإضافة إلى مجلس الأمن القومي وبموجب نفس القانون السابق-قانون الأمن القومي- تم إنشاء وكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية عام ١٩٤٧م،

حيث وجدت لتحقيق ثلاث وظائف رئيسية تتمثل في[١٧]:

١- جمع المعلومات السرية عن الدول الأخرى وتقييمها.

٢- التدخل السياسي السري وعمليات الحرب النفسية في المناطق الأجنبية.

٣- عمليات الإستخبارات المضادة فيما وراء البحار.

وتعتبر و كالة الإستخبارت المركزية أهم المصادر- بل المصدر الرئيس للمعلومات بالنسبة للسلطة التنفيذية، فهي مستقلة بذاتها وبعيدة عن الوزارات الأمريكية، لهذا السبب فهي تؤثر بشكل مباشر في عملية رسم السياسات الخارجية. وتتعامل وكالة الاستخبارات المركزية بشكل مباشر مع الرئيس ولا تحتاج لوسيط بينها وبينه؛ ويأتي دور الوكالة في صنع السياسة الخارجية من خلال المعلومات السرية التي تقوم بجمعها عن الدول الأجنبية وتحليلها، وتقديم توصياتها إلى مجلس الأمن القومي في الميدان الإستراتيجي وفي مختلف المجالات السياسية والاقتصاديه؛ ولدورها في تقديم خيارات العمل البديلة وخاصة فيما يتعلق بتخطيط السياسة الخارجية ورسم إستراتيجية الولايات المتحدة الأمنية على المدى الطويل، كما ترصد وتحلل وتضع تقديرات لحالة الأوضاع السائدة في العالم.

ب- <u>الهيئة التشريعية (الكونجرس)</u> :

لايعد الكونجرس مجرد المؤسسة التشريعية الأولى في الولايات المتحدة فحسب بل هو المؤسسة الأمريكية الأولى في الأهمية طبقا لترتيب ورودها بالدستور الأمريكي(١٨).

ويتألف الكونجرس من مجلس النواب الذي يضم ٤٣٥ نائباً بولاية نيابية تدوم سنتين. ومجلس الشيوخ الذي يتساوى فيه تمثيل الولايات بنائبين لكل ولاية أي مائة نائب تدوم عضويتهم ستة أعوام، ويجدد ثلثهم كل سنتين ويتناوب على أغلبية أعضائه الحزبين الجمهوري والديمقراطي. وبموجب الدستور الأمريكي فإن للكونغرس عدة صلاحيات في مجال السياسة الخارجية، فالمعاهدات الخارجية التي يقترحها الرئيس لا تتم إلا بموافقة مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين؛ كما يوافق أيضا على تعديلات الرئيس من السفراء والمسئولين في الشئون الخارجية واعتماد سفراء الدول الأجنبية والإعتراف بالدول الناشئة.

وبالرغم من أن الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة فإن الكونجرس هو من يملك حق إعلان الحرب والرقابة على بيع الأسلحة. وله صلاحية تأسيس الإدارات الحكومية، كما أن له سلطة الموافقة على الميزانية العامة بما فيها ميزانية الدفاع والمساعدات الخارجية. ولأعضاءالكونجرس إمكانية الإتصال وزيارة الدول الأجنبية بشكل فردي أو جماعي؛ والتباحث في مجال العلاقات المشتركة، وهذا ما يوفر مراقبة أكبر للشأن الخارجي، كما يمكن لمجلس الشيوخ إستقبال مسئولين أجانب ورصد آرائهم فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية خاصة في تقديم المساعدات(١٩).

وبرغم الصلاحيات المتعددة للكونجرس إلا أن دورة في السياسة الخارجية يبقي ناقصاً لإحتكار السلطة التفيذية لمصادرالمعلومات؛

وتمسك السلطة التنفيذية بأدوات السياسة الخارجية، وكذلك اتخاذ القرارات في بعض الأحيان دون العودة للكونجرس، خاصة في مجال الأمن القومي(٢٠).

إن صنع السياسة الخارجية الأمريكية يعكس إشكالية السيطرة في إتخاذ القرارات وتنفيذها بين مؤسستي الرئاسة والكونغرس؛ وهكذا يمكن القول إن الكونغرس يؤدي وظيفة الرقابة

أكثر من صنع وتنفيذ السياسة الخارجية كما أن دوره يعتبر غير مباشر بالرغم من أهميته ومركزيته في السياسة الأمريكية عموما والخارجية على وجه الخصوص.

ثالثاً- تأثير جماعات الضغط واللوبي الإسرائيلي :

وهي الجماعات التي تضم أفراداً لديهم اتجاهات متماثلة ومشتركة بالنسبه لقضايا محددة، ويحاولون مجتمعين التأثير في قرارات الحكومه[٢١]. من خلال ممارسة الضغوط علي المؤسسة السياسية، كذلك فهي تعمل علي التأثير في الرأي العام، من خلال وسائل الإعلام المشاهدة والمسموعة والمقروءه، وهذا يبدو واضحاً من موقف جماعات الضغط من الأنتخابات، سواءً علي مستوي الرئاسة أو البرلمانات أو الانتخابات الشعبيه[٢٢]. وتلعب جماعات المصالح في الولايات المتحدة دوراً مهماً في صنع السياسة الخارجية. وبالرغم من التأثير السياسي لجماعات الضغط، فإن صناع القرار يدركون فعالية هذه الجماعات لذلك يتجهون إلي نهج سياسات موالية لها؛ ويعد اللوبي الإسرائيلي أبرز مثال على ذلك. والذي غالباً ما يصور إسرائيل علي أنها تجربة مشابهة للتجربة الأمريكية لترسيخ العلاقة مع الولايات المتحدة وإيجاد قواسم مشتركة تجمعهم. لذلك السياسة الخارجية الأمريكية لا تعكس فقط مصالح الولايات المتحدة، ولكنها أيضاً تتأثر بنفوذ اللوبي الإسرائيلي الذي حقق نجاحاً، لم تحققه أي جماعة ضغط تدافع عن مصالح دولة أجنبية داخل الولايات المتحدة[٢٣]. ويتكون جوهر اللوبي من يهود أمريكيين، بالإضافة الي شبكة من الأجهزة واللجان والجمعيات، والمنظمات الدينية والثقافية والمهنية والاجتماعية والسياسة، موحدة في القيادة والتخطيط والتنسيق. وتنعكس أهداف هذه المنظمات في ثني السياسة الخارجية الأمريكية بحيث تدعم مصالح إسرائيل. وتتجاوز نشاطاتهم مجرد التصويت للمرشحين الموالين لإسرائيل؛ بل إن الدعامة الأساسية لفاعلية اللوبي الإسرائيلي هي تأثيره على الكونجرس الأمريكي، بحيث تبقي إسرائيل محصنة فعليا ضد النقد، وهذا بحد ذاته وضع مميز، لأن الكونجرس غالباً ما يشعر بالتحفظ تجاه القضايا المثيرة للجدل. وتشكل جماعات الضغط اللوبي الإسرائيلي من مجموعة كبيرة من الجماعات القومية ووجهات النظرالسياسية. فمنها المرتبط بوضع سياسة خارجية موالية

لإسرائيل، ومنها المرتبط بمصالح الشركات الاقتصادية الكبرى خاصة متعددة الجنسيات ذات النفوذ الواسع في دوائر صنع القرار.

وتتخذ هذه الجماعات المؤثرة أساليب ضغط مختلفه يمكن تصنيفها إلي أساليب مباشرة وأساليب غير مباشرة .

أ- الأساليب المباشرة: كالتأثيرعلي أعضاء المجالس التشريعية والتنفيذية، وجمع المعلومات من أعضاء السلطة التشريعية، وتقديم يد العون والمساعدة في الحملات الانتخابية، وتتضمن محاولاتهما التقنيات والأساليب التاليه[٢٤]:

١- إجراء المقابلات الخاصة مع المسئولين الحكوميين.

٢- القيام بالشهادة أمام لجان الكونجرس أوالأجهزة التنفيذية.

٣- مساعدة المشرعين، في تقديم المشورة القانونية.

٤- إقامة العلاقات الاجتماعية مع المشرعين.

٥- مناقشة مايمكن تقديمه من إسهامات في الحملات الانتخابية.

٦- تقديم المذكرات الموجزة، للتأثير علي قرارات القضاة.

ب-الأساليب الغير مباشرة: وتتمثل في تعبئة الرأي العام من أجل الضغط علي صانعي السياسة الخارجية، وخلق اتجاه معين لتحقيق أهداف هذه الجماعات؛ ومن الوسائل التي تستخدم لتحقيق هذا الهدف، الإعلانات في المجلات والصحف، ورعاية البرامج التلفزيونية والإذاعية.

ومن أهم قضايا السياسة الخارجية التي تؤثر فيها جماعات الضغط بدرجة كبيرة هي قضية الصراع العربي الإسرائيلي. بالإضافة إلي ذلك فإن هناك وسائل أخري تلجأ لها هذه الجماعات للضغط علي صانعي السياسة الخارجية تتمثل في، حملات عبر رسائل الهاتف والبريد الالكتروني، واتصال مباشر مع الرئيس ومسئولي البيت الأبيض، واتصالات شخصية مع مسئولين منتخبين ومساعديهم، بهدف استغلال هذه العلاقات في الضغط تجاه مايسعون لتحقيقه[٢٥]. وبناءً علي ذلك فإن جماعات الضغط لها بالغ الأثر في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، بدايةً بأصحاب الشركات الصناعية

الكبرى خاصة العسكرية، ثم جماعات اللوبي الإسرائيلي التي تعتبر من أهم وأبرز القوي المؤثرة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

رابعاً- الرأي العام الأمريكي :

يعرف علي أنة مجموعة من الآراء والاتجاهات التي يتبناها مختلف الجماعات ولأفراد تجاه النظام السياسي بصفة عامة، والقضايا الجماهيرية الهامة بصفة خاصة، فهناك عدة جماعات عامة منفصلة ذات وجهات نظر متباينة[٢٦]. وبالتالي يأخذ صناع القرار في اعتباراتهم وجهات نظر هذه الجماعات، عند اتخاذ القرارات المصيرية. والرأي العام يعتبر من أهم الضوابط السياسية التي تؤثر في النظام السياسي الأمريكي ويتأثر بها، ومدي التأثير يقاس بطبيعة الرأي العام ووسائلة في التأثير ونوعية القضايا التي تُطرح أو يتعرض لها.

وبالتالي فإن تأثيره يختلف باختلاف النظم السياسية والقضايا السياسة الخارجية المطروحة[٢٧]، ومدي اتفاقة حول تلك القضايا. ويعبر الرأي العام عن آراء ومواقف المواطنين واتجاهاتهم في القضايا التي تخص السياسة العامة للدولة، ويبرز دوره أكثر بالنسبة لقضايا السياسة الخارجية لما تمثله هذه الأخيرة من أهمية على مكانة ودور الدولة على المستوى الخارجي. وعند البحث في العلاقه بين الرأي العام وصنع السياسة الخارجية الأمريكية؛ فإن هناك قضيتان جدليتان:

- الاولي: هي مشكلة التعارض بين مبادئ الديمقراطية، وما تفرضة ضرورة احترام الرأي العام من ناحية، وفعالية السياسة الخارجية من ناحية اخري.
- الثانية: ترتبط بمدي اهتمام الرأي العام بقضايا السياسة الخارجية ونظرته إليها، سواء بإجابية أو سلبية، فالديمقراطية تنادي بإمكانية مشاركة المواطنين برأيهم في شئون السياسة الخارجية، وبعلم الحقائق المرتبطة باتخاذ القرار السياسي قبل اتخاذه[٢٨] .

وفي الولايات المتحدة يحتل الرأي العام مكانة كبيرة ويعتبر أحد مكونات عملية صنع وتنفيذ القرارات، وقد ازدادت أهميته في الآونة الأخيرة مع التطور النوعي الذي عرفته تقنيات المعلومات والاتصالات والتي تعتبر في الولايات المتحدة أحد الركائز الأساسية والمصادر الرئيسية لقياس تفضيلات الرأي العام، من إذاعات وقنوات

تلفزيونية وصحافة مكتوبة والكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي وغيرها من الوسائط الإعلامية المختصة في هذا المجال؛ كما أنها تتنوع حيث نجد المراكز الحكومية والمؤسسات المستقلة، وبالإضافة إلى كونها مصدراً هاماً للمعلومات بالنسبة لصانعي القرار. فإن هذه الوسائل تؤثر أيضا بتقاريرها وتحليلاتها في توجيه آراء الجمهور من جهة، وتعمل من جهة أخرى على قياس هذه الآراء ورصد انطباعات الرأي العام؛ خاصة في القضايا الخارجية المصيرية من جهة اخري.

خامساً وسائل الاعلام :

يعتبر الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية قوة هامة التأثير في جوهر السياسة الخارجية إذ أنه كظاهرة مستقلة أمريكية، شهد العديد من التغيرات العميقة في مجال الإعلام الدولي، وذلك من خلال الطريقة التي تسير بها هذه الأجهزة الإعلامية والمنظمات الإخبارية أعمالها على المستوى الدولي؛ والذي كان أكثر بروزا في علاقة وسائل الإعلام بالنظام الأمريكي وعلاقة كل منهما بالحكومات الوطنية في أنحاء العالم. حيث أصبحت الوسائل الإعلامية الأمريكية نموذجاً تحاول باقي الدول محاكاته للتغلب على القيود المفروضة عليهم؛ فكانت بذلك وسائل الإعلام الأمريكية ظاهرة قد برزت في السنوات الأخيرة كعامل هام يتجاوز الحدود القومية بمحض إرادتها. وأدى استقلال الأجهزة الإعلامية عن الهيئة الدستورية، إلى إرتباط الإعلام بالنظام السياسي الأمريكي ارتباطاً وثيقاً سمح بدخول العملية الإعلامية في مسألة اتخاذ القرار الأمريكي بصورة غير رسمية جعل منها الطرف الداعم للحكومة في مجال السياسة الخارجية. ويتضح تأثير وسائل الأعلام علي السياسة الخارجية الأمريكية من خلال اتجاهين رئيسيين:

أ- حيث تؤثر وسائل الإعلام الأمريكية في تصورات الجمهورالأمريكي وصناع السياسة ومواقفهم من المجتمعات العربية وقضاياهم، بما يهيء للشعب الامريكي وليس لصناع القرار وحدهم الخيار في التدخل في المناقشة؛ حيث تتولي صحف عالمية عملية التأثير مثل "واشنطن بوست، نيويورك تايمز" كما تلعب دوراً هاماً في تشكيل مواقف الرأي العام من خلال توفير المعلومات والأفكار والتصورات المختلفة.

ب- محاولة خلق وتقديم صورة الولايات المتحدة كدولة متعاونة سلمية من خلال الترويج للنموذج الأمريكي للحياة والقيم. كما تراعي هيبة الدولة الأمريكية كأكبر دولة في العالم من حيث معطيات القوة.

وهكذا يمكن ملاحظة تعدد العوامل والفواعل الداخلية المؤثرة في صنع السياسة الخارجية. وقد إزدادت أهميتها أكثر مع التحولات التي عرفها النظام الدولي، خاصة تلك المتعلقة بتطورات وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ حيث اصبحت تتيح متابعة أفضل وأسرع للمتغيرات الدولية. وبالتالي سرعة التفاعل معها، والذي سيؤدي بالضرورة إلي التأثير والمشاركة في صياغة وتنفيذ القرارات المتعلقة بخيارات السياسة الخارجية، بناءً علي حد أدني من الإجماع بما يضمن خدمة مصالح الولايات المتحدة.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية

إن العامل الخارجي ذو أهمية كبرى قد توازي مكانة العوامل الداخلية، وذلك لتأثيره على عملية صنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية. وينطوي العامل الخارجي على تحليل أهم وحدات النسق الدولي المترابطة من خلال عملية التفاعل المستمرة بين هذه الوحدات، ولأن سلوك الوحدة يعبر عن مخرجاتها تجاه محيطها الخارجي، فمن الطبيعي أن يتأثر هذاالسلوك ويؤثر في هذا النسق الدولي. وهناك أربعة أشكال من التغير في السياسة الخارجية عند استجابتها للمؤثرات الخارجية[٢٩]:

١- تغير تكيفي مع بقاء أهداف وأدوات السياسة الخارجية كما هي .

٢- تغير برنامجي وينصرف إلى تغير في أدوات السياسة الخارجية ومن ثم تحقيق الأهداف يتم عن طريق التفاوض مثلا وليس عن طريق القوة العسكرية .

٣- تغير كلي للأهداف دون الأدوات .

٤- تغير في توجهات السياسة الخارجية بالكامل؛ أي يشمل تغير الأهداف والأدوات.

والدول الكبرى على مر التاريخ تفسر أزدياد نشاطها على المسرح الدولي بازدياد قوتها ومواردها الداخلية وبالتالي تسعى لتوسيع نفوذها والبحث عن مناطق لتسويق منتجاتها، والاستفادة من موارد المناطق الأخرى تماشيا مع فارق القوة والمكانة بين الدول. إلا أن الولايات المتحدة تاريخيا لم تعرف انخراطاً وتدخلا في الشئون العالمية

إلا عندما تعرضت لمؤثرات خارجية - اعتداء بيرل هاربر- وبرغم إنخراطها في العمليات العسكرية في الحرب العالمية الثانية نتيجة هذا الإعتداء؛ خرجت الولايات المتحدة منها- الحرب العالمية الثانية-كمستفيد إذ تعاظمت حجم المكاسب والعائدات جراء تجارة الأسلحة للدول المتناحرة. كما أصبحت البيئة الخارجية بمختلف مكوناتها وتفاعلاتها تلعب دورا هاماً لدى صانع القرار الأمريكي، والمرجعية الأساسية لتفسير وصياغة العديد من القرارات. وقد ظهر ذلك جلياً خلال صراع الحرب الباردة؛ التي مع نهايتها تغيرت بنية النظام الدولي وأصبح أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة بكل ما تتطلبه تلك الأحادية من تركيز ضخم لمصادر القوة المختلفة. وهذاما سهل لها لعب أدوارٍ متنوعة في آن واحد، حيث استفادت كثيرا من البنية الأحادية في سبيل فرض سياساتها؛ ومن جهة أخرى فقد تأثرت الولايات المتحدة بظهور فاعلين جدد من غير الدول على مستوى العلاقات الدولية، خاصة منها تلك الفواعل الرافضة للهيمنةالأمريكية كالتنظيمات الإسلامية ومنها تنظيم القاعدة. بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية المدافعة عن حقوق الإنسان والناشطة في مجال حماية البيئة وغيرها، حيث معظمها ينتقد ويناهض السياسات الأمريكية. إن العامل الخارجي تجلى أيضا في بروز ظاهرة المنظمات الدولية والمؤسسات المالية والتجارية الدولية، بالإضافة إلى سياسات التحالفات الموروثة عن مرحلة الحرب الباردة وكل هذه المكونات تتأثر بها وتستفيد منها الولايات المتحدة كعوامل خارجية في اتخاذ قراراتها. وفي الوقت الراهن تزايد دور العامل الخارجي ودرجة تأثيره، حيث تعددت وتشابكت القضايا الدولية خاصة بعد إنفراد الولايات المتحدة بالزعامة العالمية، حيث تأثرت بالمتغيرات الدولية ورتبت أولوياتها وفق المعطيات الجديدة؛ ومن جهة أخري أستفادت من الهيمنة بالتأثير علي القضايا الدولية، كما أستفادت من حق الفيتو في مجلس الأمن في تعطيل العديد من مشاريع القوانين التي لاتخدم مصالحها[٣٠]. ناهيك عن عضويتها البارزة في العديد من المنظمات و المؤسسات الدولية، وكذلك عضويتها في المنظمات الغير حكومية الأخرى و الشركات المتعددة الجنسيات. و بما أن المنظمات الدولية أصبحت تمثل أحد الفواعل في النظام الدولي الذي تلعب فيه دوراً هاماً؛ فان عملية صنع

السياسة الخارجية تبقى تتأثر بهذه الأخيرة. كما أن الولايات المتحدة استفادت كثيراً من خلال تحالفاتها مع الدول الأوروبية - في حلف الناتو - وذلك من خلال فرض رؤاها خاصة في المسائل الأمنية؛ كما أن المنظمات المالية تعرف نفوذاً كبيراً للأمريكيين، فصندوق النقد الدولي -والذي أضحى يؤثرعلى اقتصاديات الدول النامية. ويفرض الشروط المتعلقة بالإصلاح السياسي والاقتصادي مقابل تقديم القروض والمساعدة الفنية- تسهم فيه الولايات المتحدة بالنصيب الأكبر حيث تبلغ حصتها ١٧.٦% وهذه المساهمة تسمح لها بلعب دور كبير في توجيه قراراته باعتبار النظام السائد في الصندوق يعطي حق التصويت المرجح على أساس نسبة المساهمة والمستندة أصلا على قاعدة الحجم الاقتصادي.

وهكذا يمكن القول إن المحدد الخارجي أصبح له دور متزايد الأهمية نظراً للكثير من الأسباب: كازدياد درجة الارتباط والأعتماد الدولي المتبادل ؛ بالإضافة إلى تعدد وتشابك القضايا الدولية التي تحمل بعداً عالمياً يتجاوز قدرات وطاقات الدولة الواحدة، كالإرهاب الدولي. وفي الحالة الأمريكية فإن هذا العامل الخارجي له تأثير بالغ الأهمية؛ وذلك باعتبارأن الولايات المتحدة القوة العظمى الأولى عالمياً من جهة، ناهيك عن تعاظم دورها ودرجة انخراطها في الشئون الدولية من جهة أخرى.

قائمة المراجع:

(١) جمال سلامه علي: تحليل العلاقات الدوليه (دار النهضة العربيه، ط١، مصر، ٢٠١٣م) ص. ٢٢-٢٣

(٢) محمد السيد سليم: تحليل السياسة الخارجية (مكتبة النهضة المصريه، ط٢، مصر، ١٩٩٨م) ص. ١٣٧

(٣) محمد السيد سليم: تطور السياسة الدولية في القرن التاسع عشر والعشرين (دار الأمين للطباعة والنشر، ط٢، مصر، ٢٠٠٢م) ص. ٥٣

(٤) فريد زكريا: من الثرو ة الى القو ة- الجذور الفريدة لدور امريكا العالمي. ترجمة: رضا خليفة (مركز الاهرام للترجمة والنشر، ط١، مصر، ١٩٩٩م) ص. ٦٠-٦٣

(٥) مصطفى علوي: السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي (السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والنشر،عدد ١٥٣. مصر، يوليو ٢٠٠٣م) ص. ٦٨

(٧) جمال سلامة علي: النظام السياسي والحكومات الديمقراطية (دار النهضة العربية، ط١، مصر، ٢٠٠٧م) ص. ١٨٩

(٨) جوزيف ناي: مفارقة القوة الامريكية. ترجمة: محمد توفيق البيجرمي (مكتبة العبيكان، ط١، السعودية، ٢٠٠٣م) ص.٣٨

(٩) زبغينيو بريجنسكي: الإختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم. ترجمة: عمر الايوبي (دار الكتاب العربي، لبنان،٢٠٠٤م) ص.٧

(١٠) جمال سلامة علي: النظام السياسي و الحكومات الديمقراطية. مرجع سبق ذكرة، ص. ١٩٠

(١١) نفس المرجع السابق، ص. ١٨٩

(١٢) نفس المرجع السابق، ص. ٢٢٠

(١٣) نفس المرجع السابق، ص. ٢٣٠

(١٤) منصف السليمي: صناعة القرار السياسي الأمريكي (مركز الدراسات العربي الأوروبي، ط١، فرنسا، ١٩٩٩م) ص. ١٧١

(١٥) ديفد كيه نيكولز: اسطورة الرئاسة الأمريكية الحديثة. ترجمة: صادق إبراهيم (الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧م) ص.٦٣

(١٦) منصف السليمي: صناعة القرار السياسي الأمريكي، مرجع سبق ذكره، ص.٢١٥

(١٧) قسم الدراسات والأبحاث الأكاديمية: السياسة الخارجية (الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية القانون والسياسة، الدنمارك ٢٠٠٧م) ص. ١٠

(١٨) جمال سلامة علي: النظام السياسي و الحكومات الديمقراطية، مرجع سبق ذكرة، ص. ١٩٥

(١٩) منصف السليمي: صناعة القرار السياسي الأمريكي، مرجع سبق ذكره، ص. ٢٢٩

(٢٠) نانسي مطصفي خليل: الرئاسة كمؤسسة لصنع القرار السياسي في السياسة الخارجية الأمريكية (السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والنشر، مصر، يناير، ١٩٩٧م) ص. ٨٠

(21) Theodore J Low. and Ginsberg , Benjamin: American Government freedom and Power (Narton and company, 1st. ed, London, 1998) P. 250

(٢٢) محمد عبدالعزيز ربيع: صنع السياسة الامريكية و العرب (دار الكرمل، ط١ ، عمان، ١٩٩٠م) ص. ١٤٤

(٢٣) ستيفن والت، جون ميرشايمر: اللوبي الاسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية. ترجمة : انطوان باسل(شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،ط١ ، لبنان، ٢٠٠٧م) ص. ٢٩٨

(٢٤) جانيس ج. تيري : السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط : دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة (مكتبة مدبولي، ط١، مصر، ٢٠٠٦م) ص. ٥٧

(25) Edward Tivnan: The Lobby : Jewish Political Power and American Foreign Policy (Simon and Schuster, 1st. ed, New York, 1987) P.29

(٢٦) ثيودرو لووي، جينسبرج، بنيامين: الحكومة الامريكية : الحرية و السلطة . ترجمة: عبدالسميع عزالدين ورباب عزالدين (مكتبة الشروق الدولية، ط١، مصر، ٢٠٠٦م) ص. ٤٥٦-٤٥٧

(27)Wirada , Howard J :American Foreign Policy: Actors and processes, (HarperCollins College Publishers, 2st. ed, U.S. 1996) p. 47-48

(٢٨) محمد السيد سليم: تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره. ص. ٢٤٢

(٢٩) بدر عبدالعاطي: اثر العامل الخارجي علي السياسات الخارجية للدول: دراسة حالة اليابان-اسرائيل (السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، عد د ١٥٣، مصر، يوليو ٢٠٠٣م) ص. ١٠-١١

(٣٠) ياسين العثاوي: السياسة الأمريكية بين الدستور و القوي السياسية (دار اسامة للنشر، الاردن، ٢٠٠٩م) ص. ٤٦